SEBHA UNIVERSITY CONFERENCE PROCEEDINGS, VOL.5 NO. 2 2026
DOI: 10.51984/DG0RM773

وقائع مؤتمرات جامعة سبها
Sebha University Conference Proceedings
Confrence Proceeeding homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/CAS

# دو افع الهجرة غير الشرعية من نيجيريا إلى ليبيا: تحليل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

إسماعيل إدريس* و قاسم رمضان أحمد

قسم الدراسات الإسلامية، جامعة نورث ويست، كانو، نيجيريا

**الملخص**

تشكل الهجرة غير الشرعية من نيجيريا إلى ليبيا ظاهرة معقدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، تؤثر سلبًا على استقرار البلدين والمنطقة بأسرها. يسعى هذا البحث إلى تقديم تحليل متعمق للدوافع الكامنة وراء هذه الظاهرة، مستندا إلى منهج وصفي تحليلي يعتمد على مراجعة الأدبيات العلمية والتقارير البحثية ذات الصلة، إلى جانب البيانات المستخلصة من المقابلات الميدانية. تشير النتائج إلى أن العوامل الاقتصادية، مثل الفقر والبطالة والتفاوت في توزيع الدخل، تشكل العوامل الرئيسية التي تدفع الأفراد للهجرة غير الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم العوامل الاجتماعية، مثل ضعف التعليم وتزايد التطلعات الشخصية لتحقيق حياة أفضل، في تعزيز هذه الظاهرة. أما العوامل السياسية، كالنزاعات الداخلية، ضعف الاستقرار السياسي، وسوء الحوكمة، فهي تزيد من تعقيد الوضع وتفاقم المشكلة. يشير البحث إلى أن تداخل هذه العوامل المختلفة يشكل بيئة مواتية لاستمرار تدفقات الهجرة غير الشرعية، مما يستدعي اتخاذ إجراءات شاملة للتصدي لها. توصي الورقة بإطلاق سياسات اقتصادية تركز على خلق فرص عمل مستدامة، وتعزيز حملات التوعية المجتمعية، وتطوير أطر تشريعية إقليمية فعّالة للتعامل مع الظاهرة، بما يضمن تقليل تأثيراتها السلبية على الأمن القومي والتنمية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية:**

دوافع
الهجرة غير الشرعية
نيجيريا
ليبيا
التهريب

# Motives of illegal migration from Nigeria to Libya: An analysis of economic, social, and political causes

Ismail Idris, Kasim Ramadan Ahmad

Department of Islamic Studies, Northwest University, Kano Nigeria

**ABSTRACT**

Illegal migration from Nigeria to Libya constitutes a complex phenomenon with economic, social, and political dimensions that negatively impact the stability of both countries and the region as a whole. This research seeks to provide an in-depth analysis of the underlying motives behind this phenomenon, relying on a descriptive-analytical methodology that draws on a review of relevant literature and research reports, in addition to the data obtained from field interviews. The findings indicate that economic factors, such as poverty, unemployment, and income inequality, are the primary drivers pushing individuals toward illegal migration. Additionally, social factors, such as poor education and the widespread personal aspirations for a better life, contribute to reinforcing this phenomenon. As for political factors, including internal conflicts, political instability, and poor governance, they further complicate the situation and exacerbate the dilemma. The research highlights that the interplay of these various factors creates an environment conducive to the continuation of illegal migration flows, necessitating comprehensive measures to address it. The paper recommends the implementation of economic policies focused on creating sustainable job opportunities, enhancing community awareness campaigns, and developing effective regional legislative frameworks to tackle the phenomenon, thereby reducing its negative impacts on national security and sustainable development.

**Keywords:**

Motives
illegal migration
Nigeria
Libya
human smuggling

## 1. المقدمة

- **ظاهرة الهجرة غير الشرعية**

الهجرة في اللغة العربية مشتقة من الفعل "هَجَرَ"، والذي يعني التَّرْك أو الانتقال من مكان إلى آخر[1]. وفي المعجم الوسيط، الهجرة تعني "ترك الوطن

*Corresponding author:
E-mail addresses: Ismailidrishassan272@gmail.com, (K. R. Ahmad) kasimramadan2013@yahoo.com
*Article History: Received 28 February 2025 - Received in revised form 01 May 2026 - Accepted 10 June 2026*

والإقامة في غيره"، سواء كان ذلك بشكل مؤقت أو دائم[2]. ومن هنا، فالهجرة في سياقها العام تشير إلى انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى بهدف تحسين الظروف المعيشية أو الهروب من الأوضاع غير المستقرة.

تتخذ الهجرة أشكالًا مختلفة، حيث يمكن أن تكون مشروعة أو غير مشروعة. فالهجرة المشروعة تتم بموافقة دولتين على انتقال الأفراد من موطنهم الأصلي إلى الدولة المستقبلة وفقًا للقوانين والإجراءات المحددة، مما يضمن للمهاجرين حقوقًا قانونية ويسمح لهم بالعيش والعمل بشكل نظامي[3]. أما الهجرة غير المشروعة، فتشير إلى دخول الأفراد إلى دولة أخرى دون تأشيرات أو أذونات قانونية، أو البقاء فيها بعد انتهاء صلاحية تصاريح إقامتهم. وتُعرف هذه الظاهرة بمسميات عدة؛ الهجرة غير الرسمية، الهجرة غير القانونية، أو الهجرة غير المنظمة.

تُعدُّ الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة تنشأ نتيجة عوامل متعددة تدفع الأفراد إلى مغادرة أوطانهم بحثًا عن حياة أفضل. وقد أصبحت هذه الظاهرة تحديًا كبيرًا يواجه العديد من الدول، خاصة تلك التي تتمتع باقتصادات قوية وفرص عمل واسعة، مما يجعلها وجهة جذابة للأفراد الراغبين في تحسين أوضاعهم المعيشية. إلا أن الهجرة غير الشرعية، نظرًا لعدم امتثالها للقوانين والإجراءات المنظمة، تتحول إلى مصدر للعديد من التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، سواء بالنسبة للدول المستقبلة أو للمهاجرين أنفسهم الذين قد يتعرضون لمخاطر جسيمة.

وتعتبر نيجيريا واحدة من الدول الرئيسة التي ينطلق منها المهاجرون غير الشرعيين عبر ليبيا للوصول إلى أوروبا. وفقًا لتقرير المفوضية الأوروبية، تم ترحيل 1,804 نيجيريًا من ليبيا إلى بلادهم بين أغسطس 2003 ونهاية عام 2004 بتمويل من إيطاليا[4, ص 37]. كما تشير الإحصاءات إلى أن المهاجرين النيجيريين يمثلون 5% من إجمالي عدد المهاجرين في ليبيا، حيث بلغ عددهم حوالي 31,067 مهاجرًا خلال الفترة بين مايو ويونيو 2022 [5, ص 6].

يعتمد المهاجرون النيجيريون على مسارات هجرة معقدة تمر عبر النيجر، مما يعني أن غالبية المهاجرين يصلون إلى ليبيا عبر هذه الدولة بعد عبورهم الصحراء الكبرى، وهي واحدة من أخطر طرق الهجرة في العالم. وقد تم تسجيل العديد من الوفيات خلال هذه الرحلة بسبب الظروف القاسية في الصحراء[5]كما يتم تهريب أعداد كبيرة من النيجيريين عبر شبكات متخصصة في تهريب البشر، لا سيما عبر مدينة أغاديز في النيجر. وتشير التقارير إلى أن غالبية المهاجرين النيجيريين الذين يمرون عبر أغاديز هم من النساء، حيث يتم استغلال الكثير منهن في شبكات الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي في أوروبا[6]. ومعظم هؤلاء يدخلون ليبيا عبر مدن الجنوب الليبي مثل سبها وأوباري، حيث يبقون لفترات قد تمتد لعدة أشهر قبل محاولة العبور إلى أوروبا[7, ص 131].

على الرغم من أن ليبيا تمثل نقطة عبور رئيسية للمهاجرين النيجيريين إلى أوروبا، إلا أنها أيضًا تُعد وجهة نهائية لبعضهم بسبب الفرص الاقتصادية المتاحة هناك. فالطلب الكبير على العمالة في قطاعات مثل البناء والزراعة، إلى جانب الاقتصاد غير الرسمي الذي يسمح بالعمل دون وثائق رسمية، يجعل ليبيا نقطة جذب للمهاجرين الباحثين عن فرص عمل[8]. إلا أن العمل في الاقتصاد غير الرسمي يعرض المهاجرين لمخاطر كبيرة، حيث يفتقرون إلى أي شكل من أشكال الحماية القانونية، مما يجعلهم عرضة للاستغلال وسوء المعاملة.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن الهجرة غير الشرعية من نيجيريا إلى ليبيا ليست مجرد مسألة انتقال جغرافي، بل هي ظاهرة ذات أبعاد معقدة تتطلب معالجة شاملة. فبينما تمثل ليبيا وجهة عمل للعديد من المهاجرين النيجيريين، فإنها أيضًا نقطة عبور رئيسية إلى أوروبا. لذا، فإن معالجة هذه الظاهرة تحتاج إلى سياسات تنموية تعالج الأسباب الجذرية للهجرة.

- **أهمية الدراسة**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تسليط الضوء على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية من نيجيريا إلى ليبيا، مما يتيح فهما أعمق لهذه الظاهرة ويساعد في إيجاد حلول فعالة للحد منها. كما تسهم الدراسة في إبراز التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة على الأمن والاستقرار الاقتصادي، ليس فقط في البلدين المعنيين، بل في المنطقة بأكملها.

يسعى البحث كذلك إلى تقديم معلومات قيمة يمكن أن تفيد صانعي القرار في تطوير سياسات أكثر فعالية لمعالجة هذه الظاهرة، كما يمكن أن يساهم في تعزيز التعاون الإقليمي، مما يساعد على تقليل تداعيات الظاهرة ودعم الاستقرار المستدام في المنطقة.

- **أهداف الدراسة**

أ. تحليل الدوافع الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية للهجرة غير الشرعية من نيجيريا إلى ليبيا .

ب. تقييم تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي لكلٍّ من نيجيريا وليبيا .

ج. تسليط الضوء على دور التشريعات الإقليمية والتعاون الدولي في مواجهة الظاهرة.

- **أسئلة الدراسة**

أ. ما الدوافع الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية التي تدفع الأفراد من نيجيريا للهجرة غير الشرعية إلى ليبيا؟

ب. ما التأثيرات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية على نيجيريا وليبيا؟

ج. ما دور التشريعات الإقليمية والتعاون الدولي في مواجهة الظاهرة.

- **الدراسات السابقة:**

تمثل الهجرة غير الشرعية إحدى القضايا البارزة التي تؤثر على الأمن القومي للدول المستقبلة والعابرة للمهاجرين، ولا سيما في منطقة شمال إفريقيا التي تعد نقطة رئيسية لعبور المهاجرين غير الشرعيين من دول إفريقيا جنوب الصحراء إلى أوروبا. وقد حظيت ليبيا باهتمام خاص في العديد من الدراسات التي تناولت تأثيرات هذه الظاهرة على الأمن القومي الليبي، وعلاقاتها الدولية، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها. وقد ركزت هذه الدراسات على الدور الذي تلعبه ليبيا كوجهة عمل للعديد من المهاجرين وكدولة عبور رئيسية، مع تحليل الجوانب الأمنية، والسياسية، والاقتصادية لهذه الظاهرة. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، فإنها لم تتناول بشكل معمق الدوافع الخاصة التي تدفع الأفراد من دولة نيجيريا إلى الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا. ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية، التي تسعى إلى تقديم تحليل أكثر تفصيلاً للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية من نيجيريا إلى ليبيا، بما يساهم في تعزيز فهم الظاهرة من منظور جديد.

**أبو زيد، محمد. (2019). الهجرة غير الشرعية و أثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.**

تناولت الدراسة آثار الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي بين عامي 2011 و2017، حيث ركزت على الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة. وأوضحت أن ليبيا أصبحت نقطة عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى أوروبا، مما ساهم في تفشي الجريمة المنظمة، وتهريب البشر والمخدرات، وانتشار الأمراض المعدية، مما أدى إلى زعزعة استقرار البلاد. ومع ذلك، لم تتناول الدراسة الدوافع الرئيسية للهجرة غير الشرعية من دول معينة مثل نيجيريا، ولم تقدم تحليلًا معمقًا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدفع الأفراد إلى اتخاذ هذه الرحلة الخطرة.

**العاتي، رجب عمر، و أبوحجر، عصام عبدالسلام. (2020). و اقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي. *المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة، القره بوللي*، (2)10، 128-138.**

تناولت هذه الدراسة السابقة ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي، مع التركيز على تأثيراتها السلبية على الأمن القومي الليبي، ودور ليبيا كدولة عبور للمهاجرين الأفارقة نحو أوروبا. ناقشت الدراسة الأسباب الجغرافية والاقتصادية والسياسية التي تجعل ليبيا نقطة جذب للمهاجرين، بالإضافة إلى التحديات الأمنية والصحية والاجتماعية التي تواجهها ليبيا نتيجة هذه الظاهرة. والدراسة الحالية تركز على تحليل دوافع الهجرة غير الشرعية من نيجيريا إلى ليبيا بشكل خاص، مع التركيز على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدفع النيجيريين إلى الهجرة، مما يوفر تحليلاً أكثر تخصصاً وتعمقاً في حالة نيجيريا كدولة مصدرة للمهاجرين، بدلاً من التركيز على ليبيا كدولة عبور.

**الرشيد، سعد الزروق، ودريالة، محمد المبروك. (2021). إشكالية الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية: دراسة في ضوء العلاقات الليبية-الإيطالية للحد من إشكالياتها .*مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية*، (1)20، 213-220.**

هذه الدراسة ناقشت قضية الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على العلاقات الدولية، مع التركيز على العلاقات بين ليبيا وإيطاليا. تناولت الدراسة تأثير تدفق المهاجرين غير الشرعيين عبر ليبيا باتجاه إيطاليا، مما أدى إلى تعزيز التعاون بين البلدين من خلال اتفاقيات ثنائية، لكنه تسبب أيضًا في توترات دبلوماسية نتيجة اختلاف وجهات النظر حول سبل التعامل مع الظاهرة. كما ركزت الدراسة على دور ليبيا كدولة عبور للمهاجرين الأفارقة نحو أوروبا، وسلطت الضوء على التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها البلاد بسبب هذه الظاهرة. وفي المقابل، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الدوافع الكامنة وراء الهجرة غير الشرعية من نيجيريا إلى ليبيا، مع التركيز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدفع النيجيريين إلى الهجرة، مما يتيح فهمًا أعمق لهذه الظاهرة من منظور دولة مصدرة للمهاجرين، بدلاً من التركيز على ليبيا كدولة عبور.

و يتضح مما سبق أن الهجرة غير الشرعية تشكل تحديا معقدا يؤثر على الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا، كما تؤثر على علاقاتها الدولية، خاصة مع الدول الأوروبية مثل إيطاليا. وقد ركزت الأبحاث السابقة على تحليل دور ليبيا كوجهة عمل وكدولة عبور للمهاجرين، متناولة الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية، لكنها لم تقدم رؤية شاملة للدوافع التي تدفع الأفراد من دولة نيجيريا إلى الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا. ومن هنا، تأتي أهمية الدراسة الحالية التي تسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل معمق للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدفع النيجيريين إلى الهجرة. ومن شأن هذا التحليل أن يوفر رؤى جديدة يمكن أن تسهم في وضع سياسات أكثر فاعلية لمعالجة الظاهرة من جذورها، سواء على مستوى الدول المصدرة للمهاجرين أو الدول المستقبلة لهم.

## 2. منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم دوافع الهجرة غير الشرعية من نيجيريا إلى ليبيا، مع التركيز على تحليل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. تم جمع البيانات من خلال مراجعة الأدبيات العلمية وتحليل الوثائق الرسمية والتقارير البحثية الصادرة عن الجهات المختصة والمنظمات الدولية المعنية بالهجرة. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء مقابلات مع عينة من الأفراد الذين تعرضوا لتجارب الهجرة غير الشرعية، حيث تم تصميم استمارة شبه منظمة لجمع البيانات المباشرة حول دوافعهم، التحديات التي واجهوها، وآرائهم بشأن الحلول المقترحة. ولتحليل البيانات، تم توظيف التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) لاستخلاص الأنماط والاتجاهات الرئيسية المتعلقة بدوافع الهجرة، مما ساعد في تقديم رؤية شاملة للظاهرة وأبعادها المختلفة.

## 3. النتائج والمناقشة

### 3.1 دو افع الهجرة غير الشرعية

#### أولا: الدو افع الاقتصادية

أ. الفقر كعامل رئيسي للهجرة

تُعد نيجيريا واحدة من أكثر الدول الإفريقية تأثرًا بالفقر متعدد الأبعاد، حيث يعيش حوالي 33% من سكانها تحت خط الفقر متعدد الأبعاد وفقًا لتقرير الفقر العالمي لعام 2024[9]. كما يعيش أكثر من 60% من النيجيريين على أقل من دولار واحد يوميًا، مما يعكس عمق الأزمة الاقتصادية التي يواجهها المواطنون[10].

وتشير المقابلات الميدانية إلى تجسيد واضح لهذه الأرقام الصادمة، حيث كانت الرغبة في تحسين مستوى المعيشة السبب الأكثر شيوعًا للهجرة بين المشاركين. فقد أشار العديد من المستجيبين إلى أن تدني مستوى الدخل وقلة الفرص الاقتصادية داخل نيجيريا هي ما دفعهم بشكل مباشر إلى اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية مع كونها محفوفة بالمخاطر[11]. كما تشير بعض التقارير إلى أن 46% من المهاجرين النيجيريين يعتبرون انخفاض دخلهم في بلدهم الدافع الرئيسي للهجرة [5] .

ونتيجة لهذه الأوضاع المزرية ، يجد الكثير من النيجيريين أنفسهم مجبرين على البحث عن فرص أفضل خارج البلاد، حيث تُعد الهجرة أحد الخيارات الأكثر شيوعًا للهروب من الفقر. وتبرز هذه الظاهرة بشكل أكبر في المناطق الريفية، حيث يعاني السكان من نقص شديد في الخدمات الأساسية وفرص العمل، مما يجعلهم أكثر عرضة للهجرة مقارنة بالمقيمين في المناطق الحضرية[9] .

وبتحليل هذه المعطيات، يتضح أن تدني مستوى الدخل لا يمثل مجرد عامل اقتصادي، بل يشكل بيئة طاردة تُجبر الأفراد على اتخاذ قرارات الهجرة كوسيلة وحيدة لتحقيق الاستقرار المعيشي. في ظل غياب إصلاحات اقتصادية جذرية، ستظل الهجرة غير الشرعية إحدى الطرق التي يلجأ إليها الأفراد

للهروب من أوضاعهم الاقتصادية المتردية.

ب. البطالة

تُعد البطالة أحد العوامل الأكثر تأثيرًا في قرارات الهجرة غير الشرعية من نيجيريا، حيث يجد العديد من الشباب النيجيريين، حتى بعد التخرج من الجامعات، صعوبة في العثور على وظائف مناسبة، مما يدفعهم إلى الإحباط واليأس[10] . هذا الإحباط لا يؤدي فقط إلى الاستياء الاجتماعي، بل يشجع الشباب على البحث عن فرص عمل خارج البلاد بأي وسيلة ممكنة، حتى وإن كانت غير قانونية. وتشير الإحصائيات إلى أن 53% من المهاجرين أنهم كانوا بلا عمل قبل اتخاذ قرار الهجرة، مما يدفع العديد من المهاجرين النيجيريين إلى المغامرة بحياتهم في رحلات محفوفة بالمخاطر عبر الصحراء الكبرى، على أمل الوصول إلى ليبيا كمحطة عبور أو كوجهة عمل نهائية[5] . وهذا يتوافق مع نتائج المقابلات الميدانية بأن نسبة كبيرة من المهاجرين كانوا بلا عمل قبل مغادرتهم، حيث سجلت الفئة العمرية 35-26سنة النسبة الأعلى بين العاطلين عن العمل الذين هاجروا[11].

وعليه، يمكن القول إن البطالة ليست مجرد نتيجة لضعف الاقتصاد، بل هي عامل هيكلي يفاقم دوافع الهجرة. فغياب فرص العمل اللائق داخل نيجيريا، وضعف سياسات دعم المشاريع الصغيرة، يساهمان بشكل مباشر في توجيه الشباب نحو الهجرة غير الشرعية كخيار وحيد لتحسين أوضاعهم المعيشية.

ج. التفاوت الاقتصادي بين المناطق الحضرية والريفية

يشكل التفاوت الاقتصادي بين المناطق الحضرية والريفية عاملاً جوهريًا في تفسير أنماط الهجرة غير الشرعية. ففي حين توفر المدن الكبرى مثل لاغوس وأبوجا وكانو بعض الفرص الاقتصادية، تظل المناطق الريفية تعاني من ضعف البنية التحتية، وقلة فرص العمل، وغياب الخدمات الأساسية[9]. هذا التفاوت يخلق بيئة طاردة تدفع الأفراد، خاصة الشباب، إلى الهجرة بحثًا عن مستقبل أفضل.

ويتضح من ذلك، أن الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة في نيجيريا تشكل دافعًا قويًا للهجرة، حيث يسعى الأفراد إلى الفرار من المناطق المهمشة إلى أماكن توفر إمكانيات اقتصادية أكبر، سواء داخل البلاد أو خارجها.

د. الفرص الاقتصادية في ليبيا كمحفز للهجرة

إلى جانب كونها محطة عبور نحو أوروبا، تُعد ليبيا وجهة اقتصادية جاذبة للعديد من المهاجرين النيجيريين، نظرًا لحاجتها المستمرة إلى العمالة في قطاعات مثل البناء والزراعة. وتوفر هذه القطاعات فرص عمل جذابة للمهاجرين غير النظاميين، الذين غالبًا ما يجدون صعوبة في الحصول على وظائف مماثلة داخل نيجيريا [5]. غير أن هذه الفرص الاقتصادية لا تعني بالضرورة بيئة عمل آمنة أو مستقرة. فبالرغم من الطلب المتزايد على العمالة في ليبيا، يواجه المهاجرون غير الشرعيين تحديات كبيرة، مثل الاستغلال، وانعدام الحماية القانونية، وعدم الاستقرار الأمني [11]. وبالتالي، فإن العمل في ليبيا قد يكون حلاً مؤقتًا، لكنه لا يوفر استقرارًا طويل الأمد للمهاجرين.

وهذا يدل على أن الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا يشكل عامل جذب رئيسيًا للمهاجرين النيجيريين، حيث يتيح لهم العمل في وظائف غير رسمية دون الحاجة إلى عقود قانونية أو تصاريح إقامة[5, ص 13].

وعليه، يمكن القول إن الاقتصاد غير الرسمي لا يُعد فقط محركًا للهجرة غير الشرعية، بل هو أيضًا نتيجة لغياب سياسات اقتصادية فاعلة توفر بدائل قانونية للمهاجرين.

ومجمل القول هو أن الفقر، والبطالة، والتفاوت الاقتصادي، والفرص الاقتصادية في ليبيا، والاقتصاد غير الرسمي، كلها عوامل مترابطة تساهم في دفع المهاجرين النيجيريين نحو الهجرة غير الشرعية إلى لبيا. وبينما يبحث الأفراد عن حياة أفضل، يواجهون تحديات عديدة، سواء أثناء الرحلة أو في بيئات العمل غير المنظمة.

**ثانيا: الدو افع الاجتماعية**

أ. الضغوط الاجتماعية والعائلية

تُعد الهجرة وسيلة لتحسين الوضع الاجتماعي للأسرة في العديد من المجتمعات النيجيرية، حيث ينظر إليها على أنها خطوة ناجحة نحو تحقيق مستوى معيشي أفضل[6]. فالمهاجر الذي يتمكن من إرسال الأموال إلى أسرته يُنظر إليه بإعجاب واحترام، مما يزيد من الضغوط المجتمعية على الأفراد للانضمام إلى موجات الهجرة، حتى وإن كانت غير شرعية. وفي كثير من الأحيان، تصبح هذه الضغوط عاملاً رئيسيًا يدفع الشباب إلى المخاطرة بحياتهم بحثًا عن فرص عمل خارج البلاد.

ب. ارتفاع معدلات الجريمة والفساد

تشكل الجريمة والفساد تحديات كبيرة في نيجيريا، حيث يشعر العديد من المواطنين بعدم الأمان نتيجة لانتشار الجرائم وعدم قدرة السلطات على ضبط الوضع الأمني. ويدفع هذا الواقع بعض الأفراد إلى مغادرة البلاد خوفًا على حياتهم أو بسبب بيئة الفساد التي تعيق حصولهم على فرص عمل شرعية[12]. وقد شهد أحد المهاجرين بأنه اضطر إلى الهروب من نيجيريا بسبب الجرائم التي ارتكبها خلال دراسته الجامعية، مستغلًا ضعف تطبيق القانون وعدم قدرة السلطات على ملاحقته[12].

ج. البحث عن حياة أفضل والطموحات الشخصية

يُعد الطموح لحياة أكثر استقرارًا والرغبة في فرص عمل أفضل ومستوى معيشي أعلى من العوامل التي تدفع العديد من النيجيريين إلى الهجرة[10]. فالحلم بحياة أكثر رفاهية، سواء من خلال الحصول على وظيفة ذات أجر مرتفع أو تحسين الأوضاع الاجتماعية، يشجع الأفراد على المخاطرة برحلات الهجرة غير الشرعية. ويرتبط هذا الطموح بتصورات مجتمعية بأن النجاح الحقيقي يتحقق خارج البلاد، مما يؤدي إلى تزايد معدلات الهجرة.

د. محدودية الفرص التعليمية

يؤثر مستوى التعليم بشكل مباشر على فرص العمل المتاحة للفرد. وتشير الدراسات إلى أن العديد من المهاجرين النيجيريين لديهم مستويات تعليمية منخفضة، مثل الشهادة الابتدائية أو الثانوية، مما يحد من قدرتهم على العثور على وظائف جيدة داخل نيجيريا[13, ص 24]. ونتيجة لذلك، يلجأ هؤلاء الأفراد إلى الهجرة بحثًا عن فرص عمل في الدول الأخرى، حتى لو كانت غير قانونية، حيث يعتقدون أن سوق العمل في الخارج أكثر قدرة على استيعاب العمالة غير الماهرة.

وخلاصة القول، للعوامل الاجتماعية دور أساسي في دفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية. فالضغوط العائلية، وانعدام الأمن، وانتشار الفساد، والطموحات الشخصية، وانخفاض مستويات التعليم، كلها عوامل مترابطة تخلق بيئة تدفع الأفراد إلى مغادرة نيجيريا نحو ليبيا وأوروبا.

**ثالثا: الدو افع السياسية**

أ. عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية

تواجه نيجيريا تحديات سياسية كبيرة تؤثر على استقرارها الداخلي، مما يساهم في ارتفاع معدلات الهجرة. فالتمرد المستمر في شمال شرق البلاد، بقيادة جماعة بوكو حرام، أدى إلى تدمير البنية التحتية، وتقليل فرص الحصول على الخدمات الأساسية، مما زاد من حدة الفقر وخلق بيئة غير مستقرة تدفع العديد من الأفراد إلى مغادرة البلاد[9]. كما أن تصاعد وتيرة العنف والهجمات الإرهابية أسفر عن خسائر بشرية ومادية جسيمة، مما أجبر الكثيرين على الفرار بحثًا عن الأمان والاستقرار في دول أخرى، مثل ليبيا، التي تُعد وجهة نهائية ونقطة عبور رئيسية نحو أوروبا[12] .

ب. سوء الحوكمة وتأثير الفساد وضعف الإدارة العامة

يؤدي الفساد وضعف الإدارة العامة في نيجيريا إلى تقويض فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يزيد من معدلات الفقر والبطالة، وبالتالي يدفع الشباب إلى البحث عن فرص في الخارج [14]. كما أن ضعف مؤسسات الدولة في تطبيق القوانين وتعزيز سيادة القانون يجعل من الصعب على المواطنين تحقيق الاستقرار المعيشي داخل البلاد، مما يعزز دافع الهجرة.

وقد كشفت البيانات المستخلصة من المقابلات أن عدم الثقة في الحكومة كان من المخاوف الشائعة بين المشاركين، حيث ذكر البعض أن الفساد الحكومي وعدم الاستقرار السياسي لعبا دورًا في قرارهم بالهجرة [11]. وهذا يعكس إدراك المواطنين لفشل مؤسسات الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة وضمان حقوقهم الأساسية.

وبالتالي، فإن الفساد لا يمثل عائقًا أمام التنمية فقط، بل يشكل بيئة طاردة تدفع الأفراد، خاصة الشباب، إلى الهجرة بحثًا عن بيئة أكثر استقرارًا اقتصاديًا وسياسيًا.

ج. النزاعات المسلحة

تُعد النزاعات المسلحة، خاصة تلك التي تقودها جماعة بوكو حرام، من أبرز العوامل التي تدفع النيجيريين إلى الهجرة. فقد أدت هذه النزاعات إلى نزوح داخلي واسع النطاق، حيث فرّ الآلاف من المواطنين من المناطق المتضررة إلى أجزاء أخرى من نيجيريا أو إلى دول مجاورة، مثل النيجر وتشاد وليبيا[12] .

ولا شك أن انعدام الأمن الناتج عن النزاعات المسلحة يجعل من الصعب على السكان ممارسة حياتهم اليومية بشكل طبيعي، مما يدفعهم إلى المخاطرة برحلات الهجرة رغم التحديات التي تواجههم على الطريق.

د. السياسات الحكومية وتقييم تعامل نيجيريا مع قضية الهجرة

لم تنجح السياسات الحكومية النيجيرية في تقديم حلول فعالة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة، سواء من خلال تحسين الظروف الاقتصادية أو الحد من الفساد أو تعزيز الأمن الداخلي. وعلى الرغم من وجود بعض المبادرات الحكومية لدعم العائدين من الهجرة غير الشرعية، إلا أن هذه الجهود تظل محدودة التأثير بسبب غياب استراتيجيات مستدامة لخلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة [9]. ونتيجة لذلك، يستمر العديد من النيجيريين في اعتبار الهجرة، سواء إلى ليبيا أو إلى أوروبا، خيارًا أساسيًا للخروج من الأزمات التي يواجهونها داخل بلادهم.

هـ. العلاقات بين نيجيريا وليبيا

تؤثر العلاقات الثنائية بين نيجيريا وليبيا بشكل مباشر على تدفقات الهجرة غير الشرعية. فمن جهة، تشكل ليبيا نقطة عبور رئيسية للمهاجرين النيجيريين الراغبين في الوصول إلى أوروبا. ومن جهة أخرى، فإن التعاون بين ليبيا والاتحاد الأوروبي للحد من تدفقات الهجرة أدى إلى سياسات أكثر صرامة تجاه المهاجرين، مما جعل رحلات الهجرة أكثر خطورة[14]. كما أن غياب اتفاقيات واضحة بين نيجيريا وليبيا بخصوص إعادة المهاجرين العالقين يؤدي إلى تفاقم أزمة الهجرة، حيث يجد العديد من النيجيريين أنفسهم محتجزين في مراكز احتجاز في ليبيا في ظروف إنسانية صعبة.

يتضح مما سبق أن عدم الاستقرار السياسي، وسوء الحوكمة، والنزاعات المسلحة، والسياسات الحكومية غير الفعالة، والعلاقات الثنائية بين نيجيريا وليبيا، كلها عوامل مترابطة تؤدي إلى ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية.

**رابعا: الدو افع الإنسانية والبيئية**

أ. الأوضاع الإنسانية والبيئية وتأثيرها على تدفقات المهاجرين النيجيريين

تُعد العوامل الإنسانية والبيئية من المحركات الرئيسية للهجرة غير الشرعية من نيجيريا، حيث تؤدي انتهاكات حقوق الإنسان، والتغيرات المناخية إلى خلق بيئة غير مستقرة تدفع الأفراد إلى البحث عن فرص أفضل خارج البلاد. يعاني العديد من النيجيريين من العنف والاضطهاد في مناطقهم، مما يدفعهم إلى الهجرة غير الشرعية، إذ تشير التقارير إلى أن أكثر من 3 ملايين نيجيري نزحوا داخليًا بسبب النزاعات المسلحة، وهو ما يزيد من ضغوط الهجرة نحو ليبيا وأوروبا[13, ص 30], [14, ص 2]. وتزداد خطورة الوضع بسبب الظروف المعيشية القاسية التي يواجهها المهاجرون أثناء رحلتهم، حيث يعانون من انعدام الحماية القانونية، والاستغلال في سوق العمل غير الرسمي، بالإضافة إلى الاحتجاز في مراكز غير إنسانية[11]. وتؤدي انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المتأثرة بالنزاعات إلى تفاقم الأزمة، مما يدفع المزيد من السكان إلى الفرار بحثًا عن الأمان والاستقرار [14, ص 24].

على الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجر(IOM) ، فإن هذه الجهود لا تزال محدودة مقارنة بحجم الأزمة، حيث تتركز المساعدات في توفير الاحتياجات الأساسية دون تقديم حلول مستدامة تمنع تكرار موجات الهجرة [13, ص 35]. وبالإضافة إلى الأزمات الإنسانية، تلعب العوامل البيئية دورًا متزايدًا في دفع الأفراد إلى الهجرة، حيث تؤدي التغيرات المناخية، مثل الجفاف والتصحر، إلى تقليل الإنتاج الزراعي، مما يدفع السكان إلى مغادرة مناطقهم بحثًا عن مصادر دخل بديلة[9]. كما أن ندرة الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والأراضي الصالحة للزراعة، تساهم في تفاقم الأوضاع المعيشية، خاصة في المناطق الريفية التي تعتمد بشكل أساسي على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل.

**جدول1: تلخيص استجابات المشاركين في المقابلات حول دو افع الهجرة**

| رقم المستجيب | الدوافع الرئيسية | التحديات | التوصيات | ملاحظات خاصة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تحسين المستوى المعيشي | استغلال من عصابات إجرامية | توفير فرص عمل في البلد الأصلي | من المناطق الحضرية، تعليم ثانوي |
| 2 | تحسين المستوى المعيشي +الفساد الحكومي | سوء معاملة المهربين | تحسين الأمن في ليبيا | موظف حكومي سابق، تعليم جامعي |
| 3 | + بطالة +فقر + تحسين المعيشة ضغوط عائلية | سوء معاملة المهربين | توفير فرص عمل | يعمل لحسابه الخاص، تعليم ثانوي |
| 4 | بطالة +عدم استقرار سياسي | سوء معاملة المهربين | توفير فرص عمل | عاطل، من الحضر |
| 5 | بطالة +فقر | سوء معاملة المهربين | توفير فرص عمل | لا تعليم رسمي، عمره فوق 46 عامًا |
| 6 | بطالة +عدم استقرار سياسي | خوف من الترحيل | توفير فرص عمل | عاطل، تعليم ثانوي |
| 7 | بطالة +فساد | خوف من | توفير فرص | طالب، تعليم |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ثانوي | عمل | الترحيل | حكومي | |
| يعمل لحسابه الخاص، تعليم جامعي | زيادة التوعية بالمخاطر | خوف من الترحيل | تحسين المستوى المعيشي +فساد حكومي | 8 |
| من الريف، تعليم ابتدائي | توفير فرص عمل | سوء معاملة خوف من + الترحيل | تحسين المستوى المعيشي +ضغوط عائلية +عدم استقرار سياسي | 9 |
| طالب، تعليم جامعي | توفير فرص عمل +تحسين الأمن +توعية | سوء معاملة خوف من + الترحيل | بطالة +تحسين المعيشة +ضغوط عائلية +فساد حكومي | 10 |
| طالب، تعليم جامعي، تحت سنة 18 | توفير فرص عمل +تحسين الأمن +توعية | سوء معاملة خوف من + الترحيل | بطالة +تحسين المعيشة +ضغوط عائلية +فساد حكومي | 11 |
| طالب، تعليم جامعي | توفير فرص عمل +تحسين الأمن | سوء معاملة خوف من + الترحيل | بطالة +تحسين المعيشة | 12 |
| يعمل لحسابه الخاص، من الريف | زيادة التوعية بالمخاطر | خوف من الترحيل | فقر +فساد حكومي | 13 |
| يعمل لحسابه الخاص، تعليم جامعي | تحسين الأوضاع الأمنية | خوف من الترحيل | تحسين المستوى المعيشي +فساد حكومي | 14 |
| موظف حكومي سابق | توفير فرص عمل | استغلال من عصابات إجرامية | تحسين المستوى المعيشي +ضغوط عائلية +عدم استقرار سياسي | 15 |
| يعمل لحسابه الخاص، تعليم جامعي | تحسين الأوضاع الأمنية | خوف من الترحيل | تحسين المستوى المعيشي +فساد حكومي | 16 |

**جدول2: تلخيص نتائج المقابلات حول دوافع الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا**

| أبرز الملاحظات | النسبة من 16 مستجيباً | الفئة | المتغير |
|---|---|---|---|
| السبب الأكثر شيوعاً | 62.5% (10/16) | الرغبة في تحسين المستوى المعيشي | **الدوافع الاقتصادية** |
| يشمل عاطلين وطلاباً | 56.2% (9/16) | البطالة | |
| يرتبط بالمناطق الريفية | 25% (4/16) | الفقر | |
| دون ضغوط عائلية | 62.5% (10/16) | قرار شخصي | **الدوافع الاجتماعية** |
| خاصة في الريف | 31.2% (5/16) | ضغوط عائلية | |
| يؤثر على الفرص الاقتصادية | 43.7% (7/16) | الفساد الحكومي | **الدوافع السياسية** |
| مرتبط بالمناطق المضطربة | 25% (4/16) | عدم الاستقرار السياسي | |
| أكثر التحديات ذكراً | 56.2% (9/16) | سوء معاملة المهربين | **التحديات أثناء الهجرة** |
| يشكل عبئاً نفسياً | 43.7% (7/16) | الخوف من الترحيل | |
| الحل الأكثر طلباً | 62.5% (10/16) | توفير فرص عمل | **التوصيات** |
| لتقليل مخاطر الرحلة | 31.2% (5/16) | تحسين الأمن في ليبيا | |

### 3.2 تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي لكلٍّ من نيجيريا وليبيا

تمثل الهجرة غير الشرعية تحديًا كبيرًا لكلٍّ من نيجيريا وليبيا، حيث تؤثر على الاستقرار الداخلي، وتزيد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وتفاقم التحديات الأمنية. وفي حين أن نيجيريا تعدّ من الدول الرئيسية المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، فإن ليبيا تمثل نقطة عبور رئيسية لهؤلاء المهاجرين نحو أوروبا، مما يجعلها دولة مستقبلة وممرًا رئيسيًا في الوقت ذاته[7].

#### أ. تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي النيجيري

تؤدي الهجرة غير الشرعية من نيجيريا إلى فقدان أعداد كبيرة من الشباب، خاصة ذوي المهارات، مما يشكل تحديًا كبيرًا للتنمية الاقتصادية. إذ يؤدي خروج هذه الطاقات البشرية إلى ضعف القدرة الإنتاجية في بعض القطاعات، ويزيد من اعتماد البلاد على العمالة الأجنبية، مما قد يؤثر على النمو الاقتصادي طويل الأمد [7]. وهذا يعني أن فقدان الكفاءات الشابة يؤدي إلى تقليل القدرة على تنفيذ مشاريع تنموية محلية، حيث يبحث العديد من الشباب عن فرص عمل في الخارج بدلاً من المساهمة في بناء اقتصادهم الوطني.

ومن زاوية أخرى، فإن بعض المهاجرين العائدين الذين لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم قد يلجؤون إلى أنشطة غير قانونية مثل التهريب أو الجريمة المنظمة بسبب عدم توفر فرص عمل مناسبة، مما يزيد من معدلات الجريمة ويؤثر على الأمن الداخلي [7]. وتعتبر عمليات تهريب البشر واحدة من التحديات الكبرى التي تواجه نيجيريا، حيث يتم استغلال المهاجرين في شبكات الجريمة المنظمة، وهو ما يضع البلاد تحت ضغوط دولية لمعالجة هذه الظاهرة[11]. وبطبيعة الحال، قد تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى زيادة الاستياء الاجتماعي، خاصة بين الفئات التي تعود بخيبة أمل بعد رحلة محفوفة بالمخاطر. فقد يواجه المهاجرون العائدون صعوبات في الاندماج من جديد في مجتمعاتهم، مما يؤدي إلى تصاعد مشاعر الإحباط، وقد يسهم ذلك في زيادة الاحتجاجات ضد الحكومة، خصوصًا إذا لم يتم اتخاذ تدابير فعالة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي دفعتهم إلى الهجرة في المقام الأول [7].

#### ب. تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي

تُعد ليبيا نقطة عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من نيجيريا ودول أخرى في إفريقيا جنوب الصحراء، مما يجعلها عرضة لزيادة معدلات الجريمة المنظمة، مثل تهريب البشر وتهريب المخدرات، وهو ما يفاقم من حالة عدم الاستقرار الأمني في البلاد [7]. وقد أدى ذلك إلى نشوء شبكات إجرامية تستغل المهاجرين، إما من خلال الاتجار بهم أو استخدامهم كعمالة غير نظامية في ظروف استغلالية. كما أن الهجرة غير الشرعية تضعف قدرة الدولة الليبية على ضبط حدودها، مما يتيح تسلل عناصر إجرامية قد تشكل تهديدًا إضافيًا للاستقرار الداخلي.

من الناحية الاقتصادية، على الرغم من أن بعض القطاعات في ليبيا تستفيد من العمالة الرخيصة التي توفرها الهجرة غير الشرعية، فإن ذلك يؤدي إلى تحديات اقتصادية أخرى، مثل زيادة الفساد في سوق العمل وغياب الحماية القانونية للعمال، مما يفاقم مشكلات الاستغلال[7]. وهذا يفيد أن وجود أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين يفرض ضغطًا إضافيًا على الخدمات العامة، مثل الصحة والإسكان والتعليم، حيث تعاني ليبيا بالفعل من ضعف في بنيتها التحتية بسبب الوضع السياسي غير المستقر.

أما من الناحية السياسية، فقد تحولت قضية الهجرة غير الشرعية إلى ورقة ضغط تستخدمها بعض الجماعات المسلحة في ليبيا لتحقيق مكاسب سياسية. إذ يتم استغلال المهاجرين أحيانًا كأداة تفاوض مع الدول الأوروبية، أو يتم توظيفهم في نزاعات محلية، مما يزيد من حالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد. ويؤدي هذا إلى تصاعد التوترات بين الفصائل المتنافسة، مما يعقد الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار الداخلي[15, ص 90,92].

علاوةً على ذلك، تواجه ليبيا ضغوطًا دولية متزايدة، خاصة من الاتحاد الأوروبي، للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وقد دفع هذا بعض الأطراف الدولية إلى فرض سياسات أكثر صرامة على ليبيا، مثل تمويل مراكز احتجاز المهاجرين داخل الأراضي الليبية، وهو ما يثير انتقادات

حقوقية نظرًا للظروف القاسية التي يواجهها المهاجرون في هذه المراكز [7].

وإذا فشلت ليبيا في التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية بفعالية، فقد يؤدي ذلك إلى فرض عقوبات دولية أو تقليل الدعم المقدم لها من بعض الدول والمؤسسات الدولية.

يتضح مما سبق أن الهجرة غير الشرعية تؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي لكلٍّ من نيجيريا وليبيا، حيث تؤدي إلى استنزاف الموارد البشرية والاقتصادية، وتفاقم معدلات الجريمة، وزيادة الضغوط الاجتماعية والسياسية. وفي حين أن نيجيريا تواجه تحديات تتعلق بفقدان العمالة الشابة وانتشار شبكات التهريب، فإن ليبيا تعاني من التداعيات الأمنية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية، خاصة في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه البلاد.

### 3.3 دور التشريعات الإقليمية والتعاون الدولي في مواجهة الهجرة غير الشرعية

لمواجهة تداعيات الهجرة غير الشرعية، يُعد تفعيل التشريعات الإقليمية وتعزيز التعاون الدولي من الركائز الأساسية التي يمكن من خلالها الحد من الظاهرة والتعامل مع أسبابها الجذرية. فالتشريعات المحلية والإقليمية تلعب دورًا مهمًا في ضبط تدفقات المهاجرين، في حين أن التعاون الدولي يمكن أن يسهم في تقديم حلول مستدامة تعالج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير النظامية. وقد عقدت ليبيا عدة اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، مثل اتفاقية "5+5" التي تهدف إلى تعزيز التعاون في الحد من الهجرة غير الشرعية، إلا أن تنفيذ هذه الاتفاقيات يواجه تحديات بسبب عدم الاستقرار السياسي في البلاد[15]. كما أقرت ليبيا قوانين تجرّم تهريب البشر، وتشدد العقوبات على من يقوم بإيواء المهاجرين أو تسهيل دخولهم إلى البلاد، غير أن تطبيق هذه القوانين ظل محدودًا بسبب ضعف البنية المؤسسية والأمنية[15].

أ. التعاون الإقليمي لضبط الحدود ومكافحة التهريب

تعاني الدول الإفريقية من ضعف في أنظمة ضبط الحدود، مما يسهل عمليات تهريب المهاجرين. وتؤكد السياسات المقترحة أن تحسين الرقابة على الحدود وتعزيز التعاون الإقليمي يعد من أهم الأدوات للحد من هذه الظاهرة[16, ص 44]. وقد سعت ليبيا إلى تعزيز مراقبة الحدود، لكن ضعف الاستقرار السياسي حال دون تنفيذ العديد من هذه السياسات بفعالية، مما أدى إلى استمرار تدفق المهاجرين عبر أراضيها[15]. كما يوصي إطار سياسة الهجرة في إفريقيا بتعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وتطوير برامج إعادة الإدماج للمهاجرين العائدين، إضافةً إلى تحسين الفرص الاقتصادية في دول المنشأ للحد من الدوافع التي تؤدي إلى الهجرة غير النظامية[16, ص 62].

إن تعزيز التعاون بين نيجيريا ودول الجوار يُعد ضرورة أساسية لمعالجة قضايا الهجرة غير الشرعية. فمن خلال تحسين إدارة الحدود، وتعزيز آليات الرقابة، ومكافحة الاتجار بالبشر، يمكن تقليل التدفقات غير النظامية للمهاجرين، خاصة عبر الطرق الصحراوية التي تربط نيجيريا بليبيا[9]. كما أن تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية في الدول المعنية، والتنسيق المشترك لمكافحة شبكات تهريب البشر، من شأنه أن يسهم في تقليل معدلات الهجرة غير الشرعية والحد من استغلال المهاجرين على طول طرق العبور.

وقد أكد الاتحاد الإفريقي في سياساته على أهمية تعزيز التعاون بين الدول الإفريقية والاتحاد الأوروبي لتنفيذ سياسات فعالة للحد من الهجرة غير الشرعية كما أوصى أيضا بتنسيق التشريعات الوطنية لمكافحة تهريب البشر، وتحسين إدارة الحدود، وتعزيز الجهود الدبلوماسية مع الدول الأوروبية لمعالجة الأزمة[16, ص 37,30] .

ومن المهم في هذا الصدد، أن تلعب المنظمات العالمية، مثل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة(IOM) ، دورًا أكثر فعالية في الحد من الهجرة غير الشرعية. فمن خلال تعزيز التعاون مع الحكومات المحلية، يمكن لهذه المنظمات توفير دعم أكبر للعائدين من الهجرة غير النظامية، وتقديم مساعدات إنسانية للمهاجرين العالقين في دول العبور[13, ص 35].

ب. السياسات الاقتصادية ودورها في الحد من الهجرة

من الناحية الاقتصادية، تحتاج نيجيريا إلى تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال خلق فرص عمل، ودعم المشاريع الصغيرة، وتقليل معدلات الفساد، مما يسهم في تقليل الدوافع الاقتصادية للهجرة[9] كما أن تعزيز الشراكات مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية يمكن أن يساعد في توفير استثمارات تساهم في التنمية الاقتصادية، مما يقلل من الحاجة إلى الهجرة كوسيلة للهروب من الأوضاع المعيشية الصعبة. إضافة إلى ذلك، تدعو خطة العمل الإفريقية (2018-2030) إلى تعزيز حوكمة الهجرة عبر تطوير استراتيجيات فعالة لمنع الهجرة غير الشرعية من خلال تحسين الفرص الاقتصادية في دول المنشأ وتقديم بدائل قانونية للمهاجرين[16].

ج. حملات التوعية ودورها في مواجهة الظاهرة

تلعب حملات التوعية دورًا محوريًا في الحد من الهجرة غير الشرعية، حيث ينبغي للحكومة النيجيرية، بالتعاون مع الحملات التوعية، تنفيذ برامج توعوية تستهدف الشباب، خاصة في المناطق الريفية، لتعريفهم بالمخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر[9]. كما أن توعية الشباب بالفرص الاقتصادية المتاحة داخل البلاد وتشجيعهم على البقاء والاستثمار في وطنهم بدلاً من المخاطرة بحياتهم في رحلات غير آمنة، يُعد من الاستراتيجيات المهمة التي يجب أن تتبناها الحكومات والمنظمات المعنية[5].

د. مكافحة النزاعات المسلحة والتصدي للاتجار بالبشر

إن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة في نيجيريا، خاصة في المناطق الشمالية، يُعد من العوامل الحاسمة في الحد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين. فمن خلال تعزيز الأمن الداخلي، ومكافحة الجماعات المسلحة مثل بوكو حرام، يمكن تقليل أعداد النازحين داخليًا، وبالتالي تقليل الحاجة إلى الهجرة القسرية[5]. ومن هنا، فإن التعاون الإقليمي لا ينبغي أن يقتصر فقط على إدارة الحدود، بل يجب أن يشمل أيضًا مبادرات لتعزيز الاستقرار الأمني والاجتماعي داخل البلدان المصدّرة للمهاجرين.

هـ. السياسات والتشريعات النيجيرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

تسعى نيجيريا إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب الأشخاص من خلال مجموعة من السياسات والتشريعات التي تهدف إلى تعزيز الأمن الحدودي، وتحسين التعاون الإقليمي، وتوفير الحماية القانونية للمهاجرين. ورغم هذه الجهود، لا تزال التحديات قائمة، خاصة فيما يتعلق بتطبيق القوانين وضبط الحدود ومكافحة شبكات التهريب.

يُعد قانون حظر تهريب الأشخاص لعام 2003 (المعدّل في 2005) أحد الأدوات التشريعية الأساسية التي تبنتها الحكومة النيجيرية لمكافحة تهريب

البشر، حيث ينص على فرض عقوبات صارمة ضد المتورطين في عمليات التهريب والاستغلال، كما يعزز دور الوكالة الوطنية لحظر تهريب الأشخاص (NAPTIP) في التصدي لهذه الظاهرة[17, ص 1]. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في تطبيق هذه القوانين بفعالية بسبب انتشار الفساد، وضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة عن إنفاذ القانون، مما يؤدي إلى استمرار أنشطة شبكات التهريب واستغلال المهاجرين.

وحرصا على ذلك، تؤكد السياسة الوطنية للهجرة على ضرورة تعزيز أمن الحدود النيجيرية من خلال التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية، بما في ذلك دائرة الهجرة النيجيرية(NIS)، والجمارك، ووكالة مكافحة المخدرات، والشرطة، إضافةً إلى استخدام تقنيات حديثة مثل جوازات السفر المقروءة آليًا وأدوات كشف التزوير[17, ص 6].

وفي ضمن هذا الإطار، تدعو السياسة النيجيرية إلى تعزيز التعاون الإقليمي، خاصة من خلال المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS) ، بهدف تحسين إدارة الحدود، وتوسيع تبادل المعلومات الأمنية، وتعزيز الجهود الجماعية لمكافحة تهريب البشر[17, ص 9].

ولتقليل الدوافع الاقتصادية التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية، يشدد الإطار القانوني النيجيري على أهمية تطوير برامج إعادة الإدماج للمهاجرين العائدين، من خلال توفير دعم اقتصادي واجتماعي لهم، مما يساعدهم على إعادة الاندماج في مجتمعاتهم المحلية بدلاً من اللجوء مجددًا إلى الهجرة غير القانونية [17, ص 5].

وفي إطار التزامها بالقوانين والاتفاقيات الدولية، تعمل نيجيريا على الامتثال لاتفاقية جنيف لعام 1951 وبروتوكول 1967، مما يضمن لطالبي اللجوء الحصول على الحماية القانونية من خلال اللجنة الوطنية للاجئين والنازحين[17, ص 8]، غير أن نيجيريا تواجه تحديات في توفير بيئة آمنة ومستقرة لطالبي اللجوء، بسبب ضعف آليات تنفيذ القوانين المتعلقة بحماية اللاجئين.

بناءً على ما سبق، يتضح أن نيجيريا تبذل جهدًا ملموسا لتعزيز سياسات مكافحة الهجرة غير الشرعية، من خلال تفعيل القوانين، وتحسين الأمن الحدودي، وتعزيز التعاون الإقليمي، وإعادة إدماج المهاجرين العائدين. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بتطبيق القوانين، والتصدي لشبكات التهريب، وتحقيق تنمية اقتصادية تقلل من الدوافع الأساسية للهجرة. لذا، ينبغي تعزيز الإصلاحات المؤسسية، وزيادة التنسيق مع الجهات الدولية، وتحسين إدارة الموارد لضمان تنفيذ سياسات أكثر فاعلية في الحد من الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

**الخاتمة**

تناولت هذه الدراسة الهجرة غير الشرعية من نيجيريا إلى ليبيا، محاولةً فهم الأسباب التي تدفع الأفراد إلى خوض هذه الرحلة الخطرة. ومن خلال التحليل، تبين أن العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي لهذه الظاهرة، حيث يلعب الفقر، البطالة، والتفاوت في توزيع الدخل دورًا كبيرًا في دفع النيجيريين إلى البحث عن حياة أفضل في الخارج. إلى جانب ذلك، فإن العوامل الاجتماعية، مثل ضعف التعليم وقلة الفرص المهنية، تساهم في تعزيز الرغبة في الهجرة، خاصة مع انتشار الطموحات بتحقيق مستوى معيشي أفضل. كما أظهرت الدراسة أن الاضطرابات السياسية، ضعف الاستقرار، وسوء الحوكمة تخلق بيئة غير مستقرة تدفع الكثيرين إلى اختيار الهجرة كحل بديل عن مواجهة هذه التحديات في بلادهم.

بناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تبني حلول متكاملة لمعالجة جذور المشكلة. فمن الناحية الاقتصادية، لا بد من الاستثمار في التعليم والصحة وخلق فرص عمل حقيقية تضمن للشباب مستقبلًا مستقرًا داخل بلادهم. كما أن تعزيز الأمن والاستقرار السياسي يعد أمرًا ضروريًا، من خلال معالجة النزاعات الداخلية وتحسين نظم الحوكمة، مما يساعد في الحد من الشعور بالإحباط الذي يدفع الأفراد إلى المخاطرة بحياتهم في طرق الهجرة غير الشرعية. ومن ناحية أخرى، فإن التعاون الإقليمي بين نيجيريا ودول الجوار، يجب أن يكون أكثر فاعلية في التصدي لشبكات تهريب البشر والاتجار بالمهاجرين، وذلك من خلال تعزيز الأطر القانونية وتكثيف الجهود الأمنية المشتركة. وختاما، لا يمكن النظر إلى الهجرة غير الشرعية باعتبارها مجرد مشكلة فردية، بل هي انعكاس لأزمات أعمق تحتاج إلى حلول مستدامة. وحدها السياسات الشاملة التي تستهدف تحسين الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، قادرة على كبح هذه الظاهرة وإعطاء الشباب النيجيريين سببًا للبقاء والمساهمة في بناء مستقبل بلادهم، بدلاً من البحث عن أمل مجهول عبر الصحارى والبحار.

**الهوامش**


[1] ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم, لسان العرب. بيروت: دار صادر, 1997.

[2] معجم اللغة العربية بالقاهرة, المعجم الوسيط. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية, 2004.

[3] نور، عثمان الحسن محمد و المبارك، ياسر عوض الكريم, الهجرة غير المشروعة والجريمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية, 2008.

[4] S. Hamood, 'African Transit Migration Through Libya To Europe: The Human Cost', The American University in Cairo, 2006.

[5] IOM, 'المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، تقرير عن المهاجرين، الجولة 42', مايو 2022. موجود في: https://dtm.iom.int/reports/libya, تاريخ الوصول: 19 مارس، 2025.

[6] P. Tinti, 'Tackling the Niger-Libya migration route How armed conflict in Libya shapes the Agadez mobility economy', London, يوليو 2024. doi: https://doi.org/10.55317/9781784436079.

[7] عمر العاتي، رجب و أبو حجر، عصام عبد السلام, 'واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي', المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة, م 1, عدد 2, ص 125–141, أكتوبر 2020.

[8] U. OKEJA, 'Leaving at All Costs: Implications of the Italy-Libya Border-Externalization Policy on Migrant Smuggling and Trafficking Facilitation', Perspective Politice, م 17, عدد 1–2, ص 131–146, ديسمبر 2024, doi: 10.25019/perspol/24.17.10. و M. M. OKORIE

[9] United Nations Development Programme (UNDP) و Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), 'Global Multidimensional Poverty Index 2024: Poverty amid conflict', 2024. موجود في: http://hdr.undp.org

[10] A. C. Ugwukah, 'Illegal Migration to and from Libya, the Nigerian Factor and the EU: An Agenda for a Resolution', Insight Turkey, م 24, عدد 1, ص 23–26, ديسمبر 2022, doi: 10.25253/99.2022241.2.

[11] P. Dimkpa, 'A Qualitative Analysis of Nigerian Migration to Europe via the Libya-Mediterranean Route', Master's thesis, Högskolan Dalarna, Sweden, 2019.

[12] ، "استجابات المقابلات حول دوافع الهجرة غير الشرعية من نيجيريا إلى المهاجرون لبيا"، 2025.

[13] J. Adibe, B. Mohammed, و E. Chigozie, 'Illegal Migration to Europe and Nigeria's Policy Response: Trends and Analysis', African Journal of Politics and Administrative Studies, م 16, عدد 2, ص 156–181, ديسمبر 2023, doi: 10.4314/ajpas.v16i2.9.

[14] UNODC, 'Migrant Smuggling from Nigeria Research findings on Migrant Smuggling of Nigerians UNODC Observatory on Smuggling of Migrants First Edition |', 2022.

[15] الدهري، عبد الناصر عبد السلام و أبو ستة، عبدالقادرعلي, 'آثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية على ليبيا والآليات القانونية لمواجهتها', في الهجرة غير الشرعية-التداعيات وسبل مواجهتها, سرت، ليبيا: المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية, ديسمبر 2019, ص 290–311.

[16] 'الاتحاد الأفريقي, 'إطار سياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل (2018-2030)

https://au.int/sa :أديس أبابا، إثيوبيا, مايو 2018. موجود في
[17] International Organization for Migration, 'National Migration Policy 2015 Federal Republic of Nigeria', Abuja, Nigeria, 2015موجود في: www.iom.int

**المراجع**

**أولا: المراجع باللغة العربية**

**الكتب**

1. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، *لسان العرب*، بيروت: دار صادر، 1997.
2. معجم اللغة العربية بالقاهرة، *المعجم الوسيط*، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004.
3. نور، عثمان الحسن محمد، والمبارك، ياسر عوض الكريم، *الهجرة غير المشروعة والجريمة*، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، 2008.

**الدوريات العلمية**

4. عمر العاتي، رجب، وأبو حجر، عصام عبد السلام، "واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي"، *المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة*، مجلد 1، عدد 2، صفحات 125–141، أكتوبر 2020.

**أوراق المؤتمرات**

5. الدهري، عبد الناصر عبد السلام، وأبو ستة، عبد القادر علي، "آثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية على ليبيا والآليات القانونية لمواجهتها"، في *الهجرة غير الشرعية - التداعيات وسبل مواجهتها*، سرت، ليبيا: المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، ديسمبر 2019، صفحات 290–311.

**المصادر الإلكترونية**

6. الاتحاد الأفريقي، *إطار سياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل (2018-2030)*، أديس أبابا، إثيوبيا، مايو 2018. متاح على : https://au.int/sa.

**المراجع باللغة الإنجليزية**

**الكتب**

7. S. Hamood, *African Transit Migration Through Libya To Europe: The Human Cost*, The American University in Cairo, 2006.

**الدوريات العلمية**

8. M. M. Okorie and U. Okeja, "Leaving at All Costs: Implications of the Italy-Libya Border-Externalization Policy on Migrant Smuggling and Trafficking Facilitation," *Perspective Politice*, vol. 17, no. 1–2, pp. 131–146, Dec. 2024. doi: 10.25019/perspol/24.17.10.
9. A. C. Ugwukah, "Illegal Migration to and from Libya, the Nigerian Factor and the EU: An Agenda for a Resolution," *Insight Turkey*, vol. 24, no. 1, pp. 23–26, Dec. 2022. doi: 10.25253/99.2022241.2.
10. J. Adibe, B. Mohammed, and E. Chigozie, "Illegal Migration to Europe and Nigeria's Policy Response: Trends and Analysis," *African Journal of Politics and Administrative Studies*, vol. 16, no. 2, pp. 156–181, Dec. 2023. doi: 10.4314/ajpas.v16i2.9.
11. P. Tinti, "Tackling the Niger-Libya migration route: How armed conflict in Libya shapes the Agadez mobility economy," London, July 2024. doi: 10.55317/9781784436079.

**الرسائل الجامعية**

12. P. Dimkpa, "A Qualitative Analysis of Nigerian Migration to Europe via the Libya-Mediterranean Route," Master's thesis, Högskolan Dalarna, Sweden, 2019.

**التقارير والمصادر الإلكترونية**

13. IOM, "المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، تقرير عن المهاجرين، الجولة 42," مايو 2022. تاريخ الوصول: 19 مارس 2025. متاح على: https://dtm.iom.int/reports/libya.
14. United Nations Development Programme (UNDP) and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), *Global Multidimensional Poverty Index 2024: Poverty amid conflict*, 2024. [Online]. Available: http://hdr.undp.org.
15. UNODC, *Migrant Smuggling from Nigeria: Research findings on Migrant Smuggling of Nigerians - UNODC Observatory on Smuggling of Migrants First Edition*, 2022.
16. International Organization for Migration, *National Migration Policy 2015: Federal Republic Of Nigeria*, Abuja, Nigeria, 2015. [Online]. Available: www.iom.int.